دعم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة لدى الشباب الجزائري: حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

Support And Develop Small And Medium Enterprises Among Algerian Youth: case of national agency for youth employment's support

سيد علي بلحمدي[1]، حكيم خلفاوي[2]* ، خالد خالفي[3]

[1] مخبر الاقتصاد والتنمية البشرية، المركز الجامعي علي كافي بتيندوف، الجزائر sidbelhamdi@yahoo.fr

[2] مخبر الصناعة التطور التطور التنظيمي والابداع، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر h.khalfaoui@univ-dbkm.dz

[3]مخبر التنمية المحلية والمقاولاتية في ولاية عين الدفلى،جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر k.khalfi@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام: 2020/04/07 **تاريخ القبول: 2020/05/15**

الملخص:

تناولت هذه الدراسة تجربة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كإحدى الآليات المهمة التي تبنتها الجزائر في مجال دعم وتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل محاربة البطالة والفقر خاصة لدى فئة الشباب الجزائري.

وتتمثل أهم نتيجة تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة هي على الرغم من مرور 23 سنة على إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والخبرة التي اكتسبتها الجزائر من خلالها، إلا أنها لا تزال هناك العديد من العراقيل والتحديات التي تواجه الشباب الجزائري عند دخوله مجال الاستثمار أهمها مشكل العقار الصناعي.

الكلمات المفتاحية: مشاريع صغيرة ومتوسطة، وكالة وطنية لتشغيل الشباب، تنمية اقتصادية، شباب، جزائر.

تصنيف JEL: L52، N5

Abstract:

Our paper dealt with the experience of the National Agency for Youth Employment's Support as one of the important mechanisms adopted by Algeria in supporting and developing the SME sector in order to combat unemployment and poverty especially among the Algerian youth.

The most important result of our research is that despite the passage of 23 years from the establishment of the National Agency for Youth Employment's Support and the experience acquired by Algeria, but there are still many obstacles and challenges facing Algerian youth when entering the field of investment especially the industrial property.

Key Words : Small and Medium Enterprises, National Agency for Youth Employment's Support, Economic Development, Youth, Algeria.

JEL Classification: L52 ،N5

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

عرف موضوع المشاريع الصغيرة والمتوسطة اهتماما كبيرا من طرف مقرري السياسات الاقتصادية والباحثين، وهذا لكونها تمثل أحد أقطاب الاقتصاد وقاطرة نموه، وما يؤكد هذا هو تزايد المؤتمرات والورشات العلمية التي تتناول الموضوع في مختلف دول العالم، بالإضافة إلى عديد الآليات التي تسعى الدول خاصة النامية منها لتوفيرها من أجل تشجيع هذا النوع من المشاريع في إطار استراتيجياتها التنموية، وهذا راجع لما يمكنها من تحقيقه في مجال توفير فرص عمل كبيرة، ومساهمتها في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي.

الجزائر كغيرها من عديد الدول المتخلفة تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة تتيح لها الخروج من التبعية لقطاع المحروقات الذي يعتبر حاليا أهم القطاعات التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني مما يتيح لها توفير مناصب شغل للشباب الجزائري الذي يمثل النسبة الأكبر من المجتمع، وبالتالي خلق جيل من رجال الأعمال الشباب يمكنهم المساهمة في ترقية الصادرات الوطنية خارج قطاع المحروقات ونقل التكنولوجيا، مما يساعد على بناء اقتصاد وطني قوي يمكنه مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها الجزائر.

في إطار تحقيق بيئة حاضنة ومشجعة لخلق ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة قامت الجزائر بالعديد من الإجراءات المتمثل في مجموعة من الآليات والقوانين المنظمة لهذا القطاع وعلى رأسها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشاب، وجاءت الدراسة الحالية لعرض هذه التجربة من خلال تسليط الضوء على أهم إنجازاتها والتحديات التي تواجهها من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: ما هو واقع دعم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة لدى الشاب الجزائري من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تمت صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟ وما هي أهميتها الاقتصادية؟
- ما هي أهم آليات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- كيف تساهم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في توفير مناصب لدى الشباب الجزائري؟

1.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إحدى أقدم وأهم الآليات التي اعتمدتها الجزائر منذ أكثر من عقدين من الزمن لدعم وتطوير إنشاء مشاريع صغيرة في إطار مكافحة البطالة في وسط الشباب، بالإضافة إلى الأهداف الآتية:

- عرض مراحل تحديد تعريف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بما يعكس تجربتها عبر مختلف المراحل التي مرت بها؛
- عرض لمختلف الآليات التي تبنتها الجزائر لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

2.1. أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوع توفير مناصب الشغل ومحاربة البطالة لدى فئة الشباب من خلال مساعدتهم على إنشاء مشاريعهم الخاصة، خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تمر بها الجزائر وضرورة إيجاد البدائل للخروج من تبعية قطاع المحروقات في ظل التحديات العالمية والإقليمية.

3.1. منهج الدراسة:

لمعالجة الموضوع والإجابة على الإشكالية تم استخدام المنهج الوصفي من أجل الوصول إلى مجموعة من النتائج التي تمكننا من اقتراح توصيات تمكن من تحسين دعم المشاريع الصغيرة في الجزائر وإمكانية نقل هذه التجربة إلى الدول.

2. تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

سعى العديد من الباحثين إلى إيجاد تعريف دقيق للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لكن تعدد المعايير وتنوعها بين كمية وكيفية جعل ذلك صعبا، وحاولت الدول بما فيها الجزائر تحديد تعريف دقيق لهذا النوع من المشاريع تجعله نقطة انطلاق للاهتمام بها.

الجزائر وكغيرها من الدول النامية لم تتبنى تعريفا رسميا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ الاستقلال سنة 1962 إلى غاية سنة 2001 سوى بعض المحاولات أبرزها:

التعريف الذي تقدمت به وزارة الصناعة في التقرير الخاص ببرنامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في بداية السبعينات، الذي يرى بأن الـ م ص م هي كل وحدة إنتاج مستقلة قانونا، وتشغل أقل من 500 عامل، و تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دج ويتطلب إنشائها استثمارات أقل من 10 مليون دج (**لخلف، 1995، ص 5**).

التعريف الذي تبنته المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفيفة سنة 1983 والذي قام على أساس أن الـ م.ص.م هي المنشأة التي تشغل أقل من مائتا عامل، وتحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دج (**قويقح، 2001، ص 10**).

إلا أن هذه المحاولات كانت غير قادرة على تحديد تعريف دقيق للمشاريع الصغيرة والمتوسطة إذ ظلت صيغة التعريف ناقصة ولم تضع الحدود الفاصلة بينها، إلى غاية بداية الألفية الثالثة حيث أصدرت وزارة الـ م ص م سنة 2001 القانون التوجيهي لترقية المشاريع الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18، والذي أبدت من خلاله الجزائر نيتها الجدية في الاهتمام بهذا القطاع وهذا بعدما صادقت على ميثاق بولونيا حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة سنة 2000 وهو ميثاق يكرس التعريف الذي حدده الإتحاد الأوروبي، فتعرف الـ م.ص.م مهما كان وضعها القانوني، بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من 01 إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دج، وهي تحترم معايير ألاستقلالية ليتم بعدها ونظرا للعديد من الظروف الاقتصادية وخاصة تدهور قيمة الدينار الجزائري مما نتج عنه تضخم كبير إصدار القانوني التوجيهي لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة رقم 02.17 الصادر في 2017/01/10 والذي تم من خلاله إعادة تقييم رقم الأعمال السنوي والحصيلة الإجمالية بما يتلاءم مع قيمة الدينار الجزائري ألحالية والجدول الموالي يوضح التعريف الدقيق الذي جاء في هذا القانون.

الجدول 1: تعريف م.ص.م في الجزائر

الحجم/المعايير	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة الإجمالية السنوية
المؤسسة المصغرة	09-01	أقل من 40 مليون دج	أقل من 200 مليون دج
المؤسسة الصغيرة	49-10	أقل من 400 مليون دج	أقل من 200 مليون دج
المؤسسة المتوسطة	250-50	من 400 مليون إلى 4 ملايير دج	من 200 مليون إلى مليار دج

المصدر: (**القانون التوجيهي لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02،2017**)

3. خصائص المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص التي تجعلها تتميز عن المشاريع الكبرى أهمها ما يلي:

- سهولة التأسيس لكونها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة مما يسهل إمكانية التمويل الشخصي لمثل هذه المشاريع وهذا ما يعني عدم ضرورة اللجوء إلى عمليات الاقتراض وتجنب المخاطر الناتجة عنها، كما تعتبر من أهم الأدوات الاقتصادية التي تساعد على توفير فرص عمل جديدة **(Tolentino, 2003, p4)**؛
- مرونة الإدارة نتيجة لبساطة هيكلها التنظيمي والإداري والذي يتولاه في أغلب الأحيان مالك المؤسسة وهذا ما يؤدي في الأخير إلى زيادة الإنتاجية والمحافظة على مكانتها السوقية **(Olivier, 1999, p25)**؛
- تعتبر من أهم حاضنات الأفكار الإبتكارية الجديدة والاختراعات التي من شأنها أن تعزز من مكانتها السوقية كما تساعدها على الصمود أمام منافسة المشاريع الضخمة الأخرى من خلال إستغلال الفجوات التنافسية (**حسن، 2002، ص 29**)؛
- تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وسيلة دعم للمؤسسات الكبرى وتمثل نوعا من الترابط الهيكلي من خلال المناولة (**زويتة ، 2006، ص 10)**؛
- تتميز المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمرونة عالية في الإنتاج ولها قدرة عالية على التكيف والتغيرات التي تطرأ على السوق **(Olivier, 1999, p30)**؛
- تتميز بارتفاع مستوى استخدام عنصر العمل (التركيب العضوي لرأس المال) مما يرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال على السلع الاستهلاكية والاستثمارية نتيجة لزيادة عدد العمال ودخلهم، الذي يوجه جزء منه للاستثمار أو يدخر في المؤسسات المالية التي توجهه بدورها إلى الاستثمار (**أبو جزر، 2006، ص 131**).

4. أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر المشاريع الصغيرة العمود الفقري للعديد من الاقتصاديات العالمية خاصة المتطورة منها إذ تمثل نسبة 99% من مجموع المشاريع في هذه الاقتصاديات، وهذا ما جعل الاقتصادي الأمريكي **"Farbman Michael"** في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي يعتبر أن أسباب التنامي المستمر لهذه المشاريع كنموذج للتنمية الاقتصادية في ذلك الوقت له عدة أسباب منطقية أهمها أن هذا النموذج يتلاءم مع التحول الاقتصاد الخدمي والمعلوماتي، كما أن المشاريع الكبيرة لم تكن هي السبب الرئيسي للتنمية وإنما هي نتيجة من نتائجها بعد المرور عبر طريق طويل لم تقطعه بعد الدول النامية، ولهذا فإن التوجه نحو المشاريع الكبيرة في هذه الدول سيكون عبئا على التنمية لا دعما لها، كما يشير إلى أن الدخول إلى عالم التنمية من خلال سياسة التصنيع الكبير قد فات أوانها كون هذا الأخير يتجاهل التطورات الحديثة التي أدت إلى عولمة المنافسة **(Farbman, 1984, p33)**، وهذا ما يتجسد في عمل الحكومة الجزائرية من خلال الإهتمام بالمؤسسات الناشئة التي تعتمد على التكنولوجية والإبداع.

وفيما يلي أهم النقاط الأساسية التي تمثل أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة (**حسن، 2011، ص 5 . 7**):

- تساهم في خلق أجيال جديدة من رجال الأعمال، مما يساعد على التحول إلى مجتمع الأعمال القائم على المنافسة وروح التطوير؛ خاصة إذا علمنا أنه 60% من رجال الأعمال الأمريكيين انطلقوا في مشاريعهم الصغيرة والمبتكرة من مستودعات منازلهم؛

- هي مشروعات تعتمد على الكثافة العمالية مقابل انخفاض التكنولوجيا في أغلب الأحيان مما يساهم في حل مشكلة الفقر والبطالة حيث تساهم في توظيف حوالي 59 مليون شخص في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2018 أي حوالي 48% من القوة العاملة **(U.S SME Exports, 2019, p23)**؛
- من شأنها دعم سياسة إحلال الواردات، وبالتالي تدعم تحسين وضعية ميزان المدفوعات، والمساهمة في تحقيق ألمن الإقتصادي للدول، حيث تساهم في تصدير ما قيمته 541 مليار دولار في الولايات المتحدة الأمريكية؛
- ارتفاع ناتج هذه المشروعات يساهم في ارتفاع الناتج الوطني الإجمالي والمساهمة في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي بشكل عام؛
- تمثل هذه المؤسسات سوق جديدة وكبيرة لجهات التمويل، كما يساهم تمويلها في توزيع مخاطر التمويل؛
- تنويع قاعدة العملاء، والمساعدة في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتصل إلى مؤسسات كبرى.

لقد عرفت المشاريع الصغيرة والمتوسطة تطورا مهما في الجزائر من خلال مساهمتها في توفير مناصب الشغل والنتاج الوطني الخام، خاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة سنة 2001، وارتفاع أسعار النفط مما خلق بحبوحة مالية حولت الجزائر الاستفادة منها في دعم إنشاء وتطوير هذا النوع من المشاريع، وفيما يلي جدول يوضح تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتطور مساهمتها في الاقتصاد الوطني:

الجدول 2: تطور تعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومناصب الشغل التي توفرها في الجزائر خلال الفترة 2014 إلى غاية السداسي الأول سنة 2019

السنة	القطاع العام	مناصب الشغل	القطاع الخاص	مناصب الشغل
2014	542	46567	851511	2157232
2015	532	43727	934037	2371020
2016	438	35698	1013637	2487914
2017	264	23679	1060025	2601958
2018	262	22073	1092908	2690246
2019	244	20955	1171701	2797781

المصدر: (الباحثون اعتمادا على النشريات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم)

نلاحظ من خلال الجدول أن مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التشغيل شهدت تزايد ملحوظا من 2157232 موظف خلال سنة 2014 إلى 2797781 موظف خلال السداسي الأول من سنة 2019، كما نلاحظ مدى ضعف القطاع العام وانخفاض عدد المشاريع ذات الملكية العامة إلى 244 مشروع سنة 2019 بعدما كانت 564 سنة 2017، حيث أصبحت تساهم في تشغيل 20955، وهذا ما يقودنا إلى استنتاج الأهمية المتزايدة التي يكتسبها القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري بنسبة تقارب 99% من مجموع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهذا نتيجة لخوصصة بعض المؤسسات الخاصة وإفلاس أخرى، والجدول الموالي يوضح حجم مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بقطاعيها العام والخاص في التجارة الخارجية الوطنية:

الجدول 3: مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية خلال الفترة 2014-2019

المبالغ بالمليون دولار

السنة	الإستيراد	التصدير	الميزان التجاري
2014	58330	62956	4626
2015	51702	34668	17034-
2016	46727	28883	17844-
2017	22986	18141	4845-
2018	22784	19828	2956-
2019	22146	18964	3182-

المصدر: (من إعداد الباحثون اعتمادا على النشريات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم)

من خلال الأرقام الظاهرة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن هناك تطور في مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال التجارة الخارجية مع تقلص حجم العجز المسجل في ميزان المدفوعات، إلا أنه تجب الإشارة إلى أن صادرا الجزائر خارج قطاع المحروقات لا تزال ضعيفة إذ تمثل ما نسبته 6,62% من مجموع الصادرات بمبلغ 1,31 مليار دولار خلال سنة 2017، ويرجع سبب تدهور الأرقام أعلاه في مجال التصدير إلى انخفاض أسعار المحروقات حيث وصل سعر برميل النفط في مارس 2019 إلى حدود 50 دولار.

5. آليات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

في إطار محاولة الخروج من التبعية لقطاع المحروقات وتوفير مناصب الشغل لدى الشباب الجزائري قامت الجزائر بعد التحول إلى اقتصاد السوق بخلق العديد من الآليات التي تسعى من خلالها إلى دعم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وفي ما يلي أهم هذه الآليات:

1.5. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

تم إنشاء الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/29 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 تحت إشراف رئيس الحكومة مباشرة، في حين يقوم الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمختلف أنشطتها، كما تتمتع بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية (**المرسوم التنفيذي رقم 96/29، 1996**).

2.5. الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار:

لقد أنشئت الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة الاستثمار طبقا لقانون الاستثمارات لسنة 1993 وتجسد نشاطها ابتداء من مارس 1995، ليتم استبدالها الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار من خلال الأمر الرئاسي رقم 03/01 الصادر في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار والذي حدد مبادئ وأساليب تشجيع، تنظيم وحرية الاستثمار في الجزائر، هدفها الرئيسي هو ترقية وتطوير الـ م ص م الخاصة من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية التي كانت تتميز إجراءات الاستثمار السابقة (**Ministère de p.m.e, p34**).

3.5. الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة:

تم إنشاء الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004، تتكون من 49 تنسيقية ولائية اثنتان منها في العاصمة، مهمتها الرئيسية تتمثل في دعم، نصح ومرافقة المستفيدين، منح قروض بدون فائدة لسراء المواد الأولية بقيمة 100.000 دج، وتصل إلى 250.000 دج في الجنوب، بالإضافة إلى التمويل الثلاثي المشترك بين الوكالة، البنك والمقاول والذي لا تتعدى قيمة القرض فيه مليون د.ج **(www.angem.dz, 2019)**.

4.5. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 والمتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وانطلاق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004 **(www.fgar.dz, 2019)**.

5.5. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:

أنشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188/94 الصادر بتاريخ 06 جويلية 1994، والمتضمن القانون الأساسي للوكالة الوطنية للتأمين على البطالة، ويتكفل الصندوق بدعم إنشاء وتوسيع المشاريع المخصصة للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر بين 30 و50 سنة والذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية لشهر واحد، بشرط أن لا يتجاوز المشروع 10 مليون د.ج **www.cnac.dz(2019 ,)**.

6.5. المجلس الوطني للاستثمار:

أنشئ هذا المجلس بموجب قانون الاستثمار سنة 2001، هدفه ترقية تطوير الاستثمار، وهو تابع لرئاسة رئيس الحكومة، مهمته دراسات المزايا الممنوحة للمشاريع الإستثمارية ذات الأهمية الوطنية والتي تفوق قيمتها 5000.000.000 دج لتم تعزيز مهامه من خلال المرسوم التنفيذي رقم 355/06 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 الذي يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار والمتمثلة في: اقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياته، يدرس البرنامج الوطني لترقية الاستثمار، ويحدد الأهداف في مجال تطوير الاستثمار، يقترح التدابير التحفيزية، ويدرس الاقتراحات لتأسيس مزايا جديدة، يدرس مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني، يحث على إنشاء وتطوير مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار، بالإضافة إلى معالجة كل ما يتعلق بالاستثمار.

7.5. إنشاء مراكز التسهيل والمشاتل:

أنشأت مراكز التسهيل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 79/03 المؤرخ في 2003/02/25، مهمتها الأساسية هي المرافقة والدعم خلال عملية إنجاز المشروع مع تقييم الأخطار في مجال الكفاءة المهنية، معرفة الأسواق والقوانين السارية، تطوير الثقافة المقاولاتية، أما المشاتل فأنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 78/03 بنفس التاريخ، مهمتها هي استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة، تسيير وإيجار المحلات للمؤسسات الحديثة النشأة التي لا تمكنها إمكانيتها المالية توفر المحلات الملائمة للنشاط.

8.5. وزارة المؤسسات الصغيرة والناشئة واقتصاد المعرفة:

بموجب المرسوم الرئاسي رقم 01.20 المؤرخ في 2 جانفي 2020 المتضمن تعيين أعضاء الحكومة الجديدة تم إستحداث منصب وزير المؤسسات الصغيرة والناشئة وإقتصاد المعرفة يعمل معه وزيران منتدبان الأول مكلف بحاضنات الأعمال والثاني بالمؤسسات الناشئة، الهدف من هذه الوزارة هو تحديد إطار قانوني وتنظيمي واضح المعالم لتعزيز دور المؤسسات الشبابية المبتكرة في الإقتصاد الوطني.

6. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كأداة لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

لقد أنشئت هذه الوكالة كما سبق وذكرنا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/29 المؤرخ في 8 سبتمبر1996 وقد وضعت الوكالة تحت إشراف رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة التي تتمتع بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية، تظم الوكالة 51 فرعا عبر التراب الوطني، كما أن معظم الاستثمارات المنجزة عن طريق هذه الوكالة تمثل أساسا المشاريع المصغرة.

1.6.مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

وإن كان الهدف الرئيسي من إنشائها يدخل في إطار سياسة التشغيل فإنها تتكفل بالمهام التالية (**بلحمدي،2014، ص 136**):

- تدعيم وتقديم الاستشارة ومراقبة الشباب ذوي المشاريع في تطبيق مشاريعهم الاستثمارية خاصة المصغرة؛
- وضع تحت تصرف الشباب كافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، التقني، التشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم؛
- تمويل بعض المشاريع عن طريق الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب FNSEJ بواسطة قروض بدون فوائد؛
- تستفيد بصفة استثنائية المشاريع التي تستعمل تكنولوجية جديدة أو ذات قيمة عالية من علاوة خاصة لا تتجاوز 10% من تكلفة المشروع.

2.6. أهداف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

وتتمثل أهم أهداف الوكالة في النقاط الثلاثة التالية:

- إنجاز مشاريع استثمارية تستجيب لاحتياجات المحيط؛
- خلق مشاريع مصغرة مناولة حول المناطق الاستثمارية الكبرى؛
- التشجيع على خلق مشاريع نوعية ومبتكرة ذات قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

3.6. شروط الاستفادة من إعانة الوكالة:

لكي يستفيد الشباب الجزائري من الخدمات والإعانات التي تقدمها الوكالة يجب أن تتوفر فيهم الشروط التالية (**المرسوم التنفيذي رقم 03. 1996،288**):

- أن يتراوح سن الشاب بين 19 و35 سنة، يمكن تمديدها إلى 40 سنة عندما يخلق المشروع 03 مناصب شغل دائمة؛
- أن يمتلك الشاب تأهيلا أو كفاءات مهنية على علاقة مع النشاط المطلوب؛
- أن لا يشغل وظيفة مأجورة وقت طلب المشروع؛
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الولائية للتشغيل كبطال طالب للعمل؛

- أن لا يكون مسجلا كطالب جامعي أو معهد أو مركز تكوين؛
- أن يقدم مساهمة مالية شخصية في المشروع.

4.6. آليات التمويل المقترحة من طرف الوكالة:

طبقت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب نوعين من صيغ التمويل لدعم إنشاء المشاريع خاصة المصغرة عند مستويين (**وثائق داخلية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**):

1.4.6. التمويل الثنائي: وفي هذه الحالة يساهم صاحب المشروع بجزء من تكلفة الاستثمار وتتحمل الوكالة الجزء الآخر في شكل قرض طويل الأجل بدون فائدة.

2.4.6. التمويل الثلاثي: وفي هذه الصيغة يتم تمويل المشروع عن طريق كل من المستثمر نفسه الوكالة والبنك حيث تتوقف مساهمة كل طرف على ثلاثة معايير: تكلفة الاستثمار، موطنه وطبيعته.

الجدول 4: صيغ التمويل المقترحة من طرفة وكالة دعم تشغيل الشباب

نوع التمويل	المستويات التمويلية	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض البنكي
التمويل الثنائي	المستوى الأول (أقل من 5000000دج)	%71	%29	//
	المستوى الثاني من 5000001دج إلى10000000 دج	%72	%28	//
التمويل الثلاثي	المستوى الأول (أقل من 5000000دج)	%1	%29	%70
	المستوى الثاني من 5000001دج إلى10000000 دج	%2	%28	%70

المصدر: (من إعداد الباحثون اعتمادا على وثائق داخلية للوكالة، 2018)

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة المشاريع الممولة من طرف الوكالة تصل حتى 10 مليون دينار جزائري، بالإضافة إلى قروض بدون فائدة من طرف الوكالة، بالإضافة إلى تخفيضات في نسب الفوائد البنكية في حالة التمويل الثلاثي، حيث تكون فترة التسديد للقروض الممنوحة 13 سنة(08 سنوات لتسديد القرض البنكي و05 سنوات لتسديد إعانة الوكالة)، هذا بالإضافة إلى تطبيق نسبة مخفضة بـ 05% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

5.6. الامتيازات الجبائية الممنوحة للمشاريع من طرف الوكالة:

أثناء مرحلة استغلال المشروع يستفيد الشاب من مجموعة من الامتيازات الجبائية تتمثل في:

- الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة أو النظام الضريبي الحقيق ابتداء من تاريخ الإنشاء لمدة 03 سنوات أو 06 سنوات للمناطق الخاصة (الهضاب العليا والصحراء الكبرى)؛
- تمديد فترة الإعفاء من الضرائب السابقة عندما يتعهد صاحب المشروع بتوفير 03 مناصب شغل دائمة إلى فترة غير محدودة؛

- تخفيض على الضريبة خلال السنوات الثلاثة الأولى من الإخضاع الضريبي (70% خلال السنة الأولى، 50% خلال السنة الثانية و25% خلال السنة الثالثة)؛
- يمكن للمشروع الراغب في توسيع نشاطه بعد السنة الثالثة الاستفادة من الامتيازات السابقة الذكر بعد استنفاذ سنوات الإعفاء الضريبي وتسديد نسبة 70% من ديونها اتجاه البنك و50% من التزاماتها اتجاه الوكالة وإثبات مردوديتها (**وثائق داخلية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**).

6.6. مراحل إنشاء مشروع في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

تمر عملية التمويل للمشاريع الاستثمارية لدى الشباب من طرف الوكالة عبر مجموعة من المراحل يوضحها الشكل الموالي:

الشكل 1: مراحل إنشاء مشروع في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

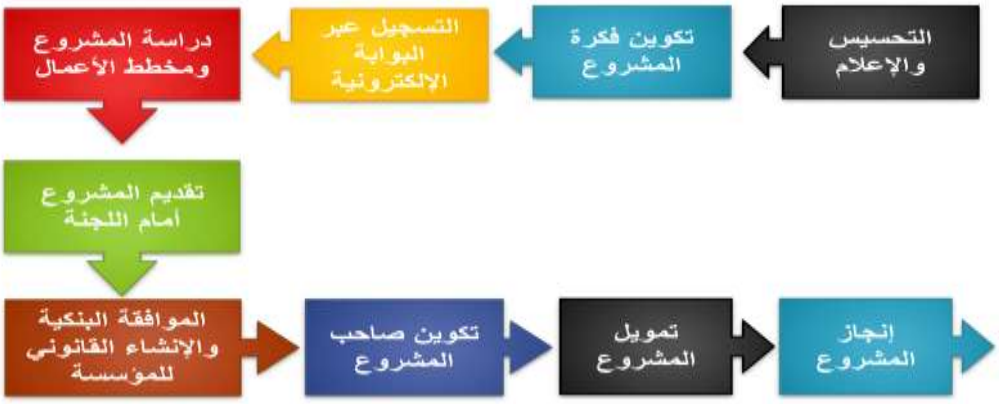

المصدر: (وثائق داخلية مقدمة من طرف وكالة دعم تشغيل الشباب، 2018)

تنظم الوكالة العديد من التظاهرات التحسيسية للشباب الجزائري خاصة خرجي الجامعات الجزائرية من خلال دار المقاولاتية في إطار الاتفاقيات المبرمة مع الجامعات لتشجيع الروح الريادية لديهم، مما يؤدي إلى خلق أفكار إبتكارية لديهم ليتم التسجيل بعدها عبر الموقع الإلكتروني للوكالة بتقديم مخطط الأعمال، ليناقش المشروع أمام لجنة تتكون من مجموعة من ممثلي الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار(البنوك، إدارة الضرائب، الجماعات المحلية...)، بعد منح موافقة اللجنة بقبول البنك لعملية التمويل، يتم تدريب صاحب المشروع وتمويله لإنجاز مشروعه الخاص.

7.6. مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في توفير مناصب الشغل:

كان لهذه الوكالة الفضل في المساعدة على إنشاء العديد من المشاريع خاصة المصغرة في وقت كانت تعاني الجزائر من ركود اقتصادي خلال نهاية تسعينيات القرن الماضي، إلا أنها تميزت ببطء الإجراءات الإدارية، وعدم متابعة فترات التجسيد والتشغيل للمشاريع مما أدى إلى العديد من التجاوزات من طرف المستثمرين، كما نتج عن ذلك عدم وجود أرقام حقيقية تبين حجم العمالة الحقيقي الذي استطاعت تحقيقه هذه الوكالة، إلا هناك العديد الإصلاحات مست الإجراءات البيروقراطية لتسهيل عملية الاستفادة:

الجدول 5: المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حتى تاريخ 2019/06/30

القطاع الاقتصادي	عدد المشاريع			عدد مناصب الشغل
	رجال	نساء	المجموع	
الفلاحة	54514	2669	57183	135222
الصناعات التقليدية	35667	7331	42998	126245
البناء والأشغال العمومية	33489	793	34282	99590
الري	531	25	556	2049
الصناعة	22852	3888	26740	77133
الصيانة	10098	173	10271	23663
الصيد	1115	16	1131	5549
المهن الحرة	6166	5190	11356	25485
الخدمات	90172	17831	108003	251301
نقل البضائع المبردة	12996	389	13385	24132
نقل البضائع	55821	709	56530	96237
نقل الأشخاص	18511	481	18992	43691
المجموع:	341932	39495	381427	910297

المصدر: (من إعداد الباحثون اعتمادا النشريات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم)

وصل عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة إلى 381427 مشروع منذ إنشائها، تمثل نسبة المشاريع النسوية منها 10,35%، كما نلاحظ أن قطاع الخدمات يتميز بدرجة جذب عالية لدى الشباب المستثمر بنسبة 27,60% كما خلق 251301 منصب شغل، متبوعا بقطاع نقل الفلاحة بنسبة مشاريع 14,99% بقدرة 135222 منصب عمل والذي عرف انتعاشا ملحوظا في السنوات الأخير من خلال توجه الحكومة لدعم قطاع الفلاحة لتحقيق الأمن الغذائي، ومن خلال الأرقام الظاهرة في الجدول أعلاه نستنتج أنه على الرغم من أن الدولة الجزائرية قد حدد القطاعات ذات الأولوية (الفلاحة، الري، الصيد البحري، الأشغال العمومية والصناعات التحويلية) وأعطتها العديد من الامتيازات المالية والجبائية، إلا أن الشباب الجزائري لا يزال في الغالب ينجذب إلى الاستثمار في القطاعات التي تنخفض فيها نسب المخاطرة وسرعة تحقيق الأرباح.

7. خاتمة:

مما لا شك فيه أن إشكالية التشغيل هي محور السياسات الاقتصادية والاجتماعية خاصة لدى دول ذات أغلبية شبابية مثل الجزائر (06% شباب)، وفي هذا الإطار تقوم الجزائر بالعديد من الخطوات الإجراءات من أجل توفير مناصب شغل من خلال مشاريع استثمارية تدعم الاقتصاد الوطني الذي يعاني من التغيرات الحاصلة في أسعار النفط لاعتماده على نسبة 93% من مداخيل، لكن وبالرغم من مرور 23 سنة على إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والخبرة التي اكتسبتها الجزائر من خلالها، إلا أنها لا تزال هناك العديد من العراقيل والتحديات التي تواجه الشباب الجزائري عند دخوله

مجال الاستثمار أهمها مشكل العقار الصناعي، ومن خلال دراستنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج تتمثل في الآثار الإيجابية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على الاقتصاد الوطني:

- المساهمة في القضاء على مشكلة البطالة، وكذا بعث روح المبادرة والاستثمار لدى صغار المستثمرين؛
- مساعدة الشباب على المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني بصفة مباشرة؛
- المساهمة في استرجاع البنوك والمشاريع المالية الأخرى لوظيفتها كوسيط بين الأعوان الاقتصاديين، ودورها في العمليات الإستثمارية،
- المساهمة في خلق نسيج اقتصادي مهم يرتكز على المشاريع المصغرة؛ ومنه فتح آفاق نحو تطورها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛
- المساهمة في توجيه المشاريع حسب احتياجات الاقتصاد الوطني.

وبناء على النتائج المتوصل إليها يمكننا اقتراح التوصيات التالية:

- ضرورة متابعة المشاريع الصغيرة حتى تصبح قادرة على مواجهة تحديات السوق.
- ضرورة توفير المساعدة التقنية للمستثمرين الشباب خاصة في مجال توفير المعلومات الضرورية للاستثمار قبل وأثناء انطلاق المشروع،
- ضرورة الإسراع في لإيجاد حلول سليمة للقضاء على القطاع غير الرسمي الذي يهدد الاقتصاد الوطني؛
- الإسراع في إنشاء بنوك معلومات من شأنها توفير المعلومة الاقتصادية للمستثمرين ولمتخذي القرارات الإستثمارية؛

قائمة المراجع:

1. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، (2002)، إدارة المشروعات التجارية الصغيرة، دار صفاء، ط1،عمان.
2. صلاح حسن، (2001)، دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر، دار الكتاب الحديث، مصر، 2011.
3. لخلف عثمان، (1995)، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية:حالة الجزائر، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر.
4. قويقح نادية، (2001)، إنشاء و تطوير المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الدول النامية، (رسالة ماجستير)، جامعة الجزائر، الجزائر.
5. زويتة محمد الصالح، (2006)، أثر التغيرات الإقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، (مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية)، جامعة الجزائر، الجزائر.
6. سيد علي بلحمدي، (2014)، دور الإبداع التكنولوجي في تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة:حالة الجزائر، (أطروحة دكتوراه غير منشورة في إدارة الأعمال)، جامعة البليدة، الجزائر.
7. فوزي أبو جزر، (2016)، المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الحد من مشكلة البطالة في فلسطين، مؤتمر: تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الإنسحاب الإسرائيلي، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
8. المرسوم التنفيذي رقم 96/29 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996, المتعلق بإنشاء ANSEJ.
9. المرسوم التنفيذي رقم 03. 288مؤرخ في 092003/06 المعدل المرسوم التنفيذي رقم 96 . 296 المؤرخ في 1996/09/08 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
10. وثائق داخلية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

11. وثائق داخلية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
12. القانون التوجيهي لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02 الصادر في 2017/01/10
13. المرسوم الرئاسي رقم 01.20 الصادر في 2 جانفي 2020 المتضمن تعيين أعضاء الحكومة.
14. A.Tolentino, (2003), GIDE LINES for the analysis of policies and programmes for SMS development: enterprise development technical programmers, Italy.
15. Torres Olivier, (1999), Les PME, Flamaration, collection Dominos, Paris.
16. Michael Farbman, (1984), The Enterpreneural Economy, Reducing unemployment Throug enterprenerial policy, Harper and Row.
17. Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, Actes de assises nationales des pme,.
18. www.angem.dz/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=87&Itemid=98/ consulté le 15/05/2019
19. http://www.fgar.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=18&Itemid=29 / consulté le 15/05/2019
20. www.cnac.dz / consulté le 26/05/2019
21. United States, (2019) , U.S SME Exports, Trade-Related Barries Affecting Exports of U.S.Small and Medium-Sized Enterprises to The United Kingdom, International Trade Commission, Washington.